

الإنسان كائن اجتماعي إذ يميل للعيش في جماعة، وبوجود الجماعات البشرية منذ القدم فإن ذلك يتطلب قواعد وأسس تضبط سلوك الأفراد والجماعات في مختلف المجالات، فالمجتمع يحتاج لوجود القانون وإنفاذه من أجل الحفاظ على استقراره وتنظيمه، وبذلك يتم سن وإصدار وتطبيق القانون على الأفراد وكل الذين هم خاضعين له، وفي دولة الحق والقانون الكل يلتزم حدوده في إطار احترام القوانين والتشريعات السائدة، ولا شخص فوق سلطة القانون بما فيها واضع القانون وحاميه وناطقه والأمر به، فالقاعدة القانونية عامة، ملزمة ومجردة.

وفي هذا المقياس سيتم التطرق لمختلف الجوانب التي يتوجب على الطالب معرفتها حول القاعدة القانونية، القانون والحق وفقا للمقرر الدراسي المعمول به، وهو ما يعود بالفائدة العلمية والعملية على الطالب، وبذلك يتم توزيع محاور هذا المقياس على خمسة فصول، يخصص الفصل الأول لماهية القاعدة القانونية وعلاقة القانون بالعلوم الاجتماعية، والفصل الثاني لتقسيمات القاعدة القانونية، أما الفصل الثالث فيخصص لمصادر القانون، ويكون الفصل الرابع حول نطاق تطبيق القانون، في حين أن الفصل الخامس يكون حول نظرية الحق.

الفصل الأول: ماهية القاعدة القانونية وعلاقة القانون بالعلوم الاجتماعية

يمثل القانون مجموعة القواعد والأسس التي تضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، وسيتم التطرق في المبحث الأول لمفاهيم أساسية حول القاعدة القانونية، أما المبحث الثاني فيخصص لتمييز القاعدة القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى، في حين أن المبحث الثالث يتطرق لعلاقة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

المبحث الأول: أساسيات حول القاعدة القانونية

من الضروري التعرف على نشأة القاعدة القانونية وتعريفها، وكذلك التعرف على خصائص القاعدة القانونية.

المطلب الأول: مفهوم القاعدة القانونية

يمكن التطرق لمفهوم القاعدة القانونية (Legal rule, Règle de droit) من خلال معرفة نشأتها عبر العصور وتعريفها ومكوناتها.

أولاً: نشأة القاعدة القانونية

لم تظهر القاعدة القانونية فجأة، بل تطورت مع تطور المجتمعات البشرية:

- في البداية: كان الإنسان يعيش في جماعات صغيرة تحكمها عادات وتقاليد وأعراف غير مكتوبة (القانون العرفي).
- مع تطور المجتمعات: ظهرت الحاجة إلى قواعد عامة تفرضها السلطة المنظمة لضبط السلوك وتجنب الفوضى.
- في الحضارات القديمة: برزت خلال هذه المرحلة القواعد القانونية المكتوبة بشكل واضح، وظهرت شرائع مثل شريعة حمورابي في بابل، قوانين الرومان، والشرائع الدينية في المجتمعات الإسلامية والمسيحية واليهودية.
- تطور القاعدة القانونية في عصر الدولة الحديثة: القاعدة القانونية تصدر عن سلطة مختصة (البرلمان، المراسيم التنفيذية، التنظيمات...) وتكتسب صفة الإلزام عن طريق الدولة، وظهرت النظم القضائية الحديثة، وتطور بذلك مفهوم

سيادة القانون، كما تأثرت القاعدة القانونية في تطورها مؤخرا بعدة عوامل كالعولمة والتكنولوجيا والتي زادت من تنوع القوانين على المستوى المحلي والدولي.

ثانيا: تعريف القاعدة القانونية ومكوناتها

1-تعريف القاعدة القانونية:

يمكن تعريف القاعدة القانونية بأنها: قاعدة سلوك اجتماعي، عامة، مجردة، وملزمة، تضمن السلطة العامة احترامها بتوقيع الجزاء على مخالفيها.

2-مكونات القاعدة القانونية

القاعدة القانونية قاعدة فرض وحكم:

أ-الفرض: هو الظاهرة الواقعة التي إذا تحققت تستدعي تطبيق الحكم.

ب-الحكم: هو النتيجة أو الأثر الذي يؤتته القانون على تحقق الفرض، فيطبق على الواقعة.

ومثال ذلك: ينص قانون العقوبات على أن "كل من يقتل نفسا عمدا يعاقب بالسجن أو الإعدام"، فهذه القاعدة القانونية تتضمن:

-الفرض أو الواقعة الأصلية: وهي قتل النفس عمدا.

-الحكم أو الأثر المترتب على وقوع الفرض: هو العقاب بالسجن أو الإعدام.

والحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية ثلاثة أنواع: إما حكم أمر أو ناهي أو تخييري.

المطلب الثاني: خصائص القاعدة القانونية

تشتمل القاعدة القانونية على عدد من الخصائص يمكن عرضها كما يأتي:

1-القاعدة القانونية تضبط سلوك الفرد في المجتمع

الهدف من هذه الخاصية هو تنظيم سلوك الأفراد والحفاظ على النظام في المجتمع، ولكن الفرد لا يخضع للقواعد القانونية في منزله أو المكان الخاص به إلا في حال تجاوز نص قانوني أو وجود دعوى صادرة بحقه، وتهتم هذه الخاصية بمتابعة سلوك الأفراد ونواياهم مثل مرتكبي جرائم السرقة والقتل.

2-القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية

تعد من أهم الخصائص لتأكيدا على ارتباط القاعدة القانونية بالحياة الاجتماعية بشكل كبير، فهي تنظم العلاقات بين الأفراد، وبالتالي لا يمكن وجود قاعدة قانونية دون نظام اجتماعي نطبق النصوص القانونية من خلاله (لا وجود للقاعدة القانونية بلا مجتمع). كما أن هذه القاعدة تختلف من مجتمع لآخر وباختلاف الزمان والمكان.

3-القاعدة القانونية عامة ومجردة

إذا كان الغرض من القانون هو تنظيم الوقائع، فإنه يجب ألا ينظمها بعينها، ولكن ينظمها بشروطها وأوصافها.

أ-القاعدة القانونية عامة: يعني تطبق على كل الناس أو على مجموعة من الناس الذين تتوفر فيهم الشروط المتعلقة بالقاعدة.

ب-القاعدة القانونية مجردة: مجردة يعني أن إنشاء تلك القاعدة كان مجردا من أي تشخيص أي أنها لم تنشأ لمخاطبة شخص بذاته، بمعنى "القاعدة القانونية مجردة عند إنشائها وعامة عند تطبيقها".

ج-مميزات العمومية والتجريد في القاعدة القانونية:

كونها عامة ومجردة لا يعني أن القاعدة القانونية يجب أن تطبق على كل الناس، مثلا قانون المحاماة يطبق فقط على فئة المحامين، لكن يبقى عاما لأنه سيطبق على كل من يحمل ذلك الوصف دون النظر إلى ذاته، فالقاعدة القانونية يجب أن تكون موجهة للعامة بصفاتهم لا بذاتهم.

نفس الأمر بالنسبة للزمان والمكان يمكن أن يطبق القانون لمدة معينة فقط مثلا قانون الطوارئ، كما قد يطبق في مكان محدد فقط مثل السواحل أو الغابات وغيرها.

4-القاعدة القانونية ملزمة مقترنة بجزاء

القواعد القانونية هي مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، وتقترن بجزاء توقعه السلطة العامة عند الاقتضاء على من يخالف حكمها.

4-1-الإلزام: الإلزام هو جبر الأفراد وإكراههم على احترام القاعدة القانونية، تحت طائلة فرض الجزاء عليهم عند مخالفتها.

4-2-الجزاء: للجزاء المترتب عن مخالفة القاعدة القانونية خصائص تميزه عن الجزاء المقرر في قواعد السلوك الاجتماعي الأخرى.

أ-تعريف الجزاء: الجزاء هو ردة الفعل المقررة في حالة مخالفة قاعدة قانونية، وتوقعه السلطة المختصة.

ب-مميزات الجزاء:

-الطابع المادي المحسوس في الجسد، الحرية والمال.

-الجزاء يطبق حالا دون تأجيل أي على قيد الحياة.

-الجزاء يكون دائما منصوب عليه في القانون.

-الجزاء توقعه سلطة مختصة.

ج-مثال عن صور الجزاء: من بين أهم صور الجزاء نجد الجزاء الجنائي، وهو المتعلق بالجنايات والجرح والمخالفات، كما توجد صور أخرى للجزاء كالجزاء المدني، الإداري، السياسي والدولي.